شركة كهرباء القدس نفسها. فقد عارضت نقابة عمّال وموظفي الشركة مشروع الاتفاق على الرغم من نفي حنا ناصر له. واعتبرت ما أدلى به ناصر حول هذا الموضوع، مجرّد «تبريرات لاعتقاد خاطىء». وذكرت مصادر النقابة، ان ناصر استند، في حيثيات موقفه، الى حقيقة عدم الاقرار بشرعية المستوطنات، وبالتالي اعتبار انارتها من الجانب العربي، استمراراً لموقف خاطىء اتخذته الشركة، ممّا حمل، ضمناً، دعوة الى تخلّي شركة الكهرباء عن استمرارها في تزويد المستوطنات بالكهرباء، ويعني، ايضاً، «منح السيادة على خطوط الكهرباء في المناطق التي تقوم عليها المستوطنات الى شركة الكهرباء القطرية [الاسرائيلية]، وسيادتها على هذه الاراضي وحيث تمر الخطوط»(٣٨).

وكانت الجمعية العمومية لنقابة عمّال وموظفي شركة الكهرباء عقدت اجتماعاً بتاريخ ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٦، شارك فيه جميع عمّالها وموظفيها، وتلي، في اثنائه، بيان حدّد موقف النقابة من الازمة. وجاء فيه، ان الاتفاق مع وزارة الطاقة الاسرائيلية «كشف [عن] استعداد مجلس ادارة [شركة الكهرباء] للتفريط بسيادة الشركة على مناطق امتيازها». واستنكر البيان هذه الخطوة «التي تتناقض مع الموقف الوطني العام». ونوّه الى ان مجلس الادارة انما يستمد شرعيته من الصدقية الوطنية، ومن حفاظه على الشركة، ويفقد هذه الشرعية [في] حال التفريط بها(٣٩). من جهة اخرى، رفض المسؤولون في منظمة التحرير الفلسطينية الاتفاق «نظراً لجوانبه السياسية والقانونية الخطيرة». كما عبّر الجانب الاردني عن موقف مماثل، ممّا حمل مجلس ادارة الشركة على التراجع عن الاتفاق، وتوجيه رسالة بمضمون موقفها الى وزير الطاقة الاسرائيلي(٤٠).

ما قبل الانهيار

يتضح من سياق العرض السابق كيف تساندت العوامل الخارجية الضاغطة، والتي تكثّفت في الفترة منذ نهاية السبعينات الى أواخر النصف الاول من الثمانينات، مع العوامل الداخلية والازمات الذاتية الخاصة بالشركة في تقرير مستقبلها. ولئن كان الجانب الاول قد حظي بتفاصيل أكبر، فذلك مردّه الى كونه العامل الاول والحاسم في تقرير مستقبل الشركة. أمّا العوامل الداخلية والذاتية، فلم تكن سوى عوامل مساعدة ظهر اغلبها، اصلاً، بسبب تفاعل عوامل الضغط الاولى الاحتلالية. وهذه العوامل الداخلية هي:

١ ـ قانونية الامتياز

استندت سلطات الاحتلال الاسرائيلية في معركتها للاستيلاء على امتياز شركة كهرباء القدس على القوانين والتشريعات التي سنّتها، اضافة الى سلطتها الاحتلالية. وضمن هذا المسعى، اخضعت جميع الشؤون من قانونية ومؤسساتية الى قوانينها على اساس عملية توحيد القدس التي أعلنتها. فاعتبرت جميع الاجراءات المتخذة ضد شركة كهرباء القدس قانونية من وجهة النظر الاسرائيلية. في ما ارتكزت المحكمة الاسرائيلية الى ما أحدثته السلطات من تغييرات قانونية. وجاء ذلك واضحاً أكثر في تفسير المحكمة لقرارها الغاء امتياز شركة كهرباء القدس في اطار القدس، ممّا تسبّب في مأزقين: اولهما، لجوء الشركة العربية الى المحاكم الاسرائيلية لانصافها، وهي تعرف ان المحكمة تستند الى قوانين تنصر مخططات الاحتلال، في ما يعد اللجوء اليها نوع من الاعتراف بشرعية هذه المحاكم. كما ان الطلب الى سلطات الاحتلال تمديد فترة الامتياز يعتبر اعترافاً بشرعية هذه السلطات وقانونيتها على القدس(٤١).